الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/L.400
20 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

الدورة الثانية عشرة
أكرا، غانا
٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

موجز الاجتماع التحضيري للأونكتاد الثاني عشر، حلقة عمل بشأن الاستراتيجيات الإنمائية في أفريقيا

موجز أعدته أمانة الأونكتاد

١- اشتركت أمانة الأونكتاد مع مؤسسة فريدريش إيبرت في رعاية حلقة عمل عُقدت في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وجمعت فريقاً من خبراء الاقتصاد الأفارقة البارزين[(١)]. والغرض من الاجتماع هو التماس آراء الخبراء بشأن المشاكل المتصلة بالتنمية في أفريقيا بهدف إعلام المشارِكين في مداولات الأونكتاد الثاني عشر. وناقش الاجتماع التجربة الماضية في مجال التنمية، والتطورات الجديدة على الصعيدين الوطني والعالمي وسُبُل المُضي قُدماً.

٢- والرسالة الرئيسية لهذا الاجتماع هي أن أداء الاقتصاد الأفريقي في الفترة الأخيرة كان جيداً، إلا أنه لم يكن جيداً بالقدر الكافي من حيث القدرة على الاستمرار والشمولية، وأن هناك حاجة إلى وضع سياسات جديدة لضمان تحقيق أهداف النمو والتنمية والحد من الفقر بشكل مطّرد ويتسم بمزيد من الشمولية.

٣- وخلال السنوات الأخيرة، بلغت معدلات النمو في أفريقيا أعلى المستويات المسجلة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ومنذ عام ٢٠٠٢ تجاوزت القارة بانتظام أداء الاقتصاد العالمي من حيث معدل نمو الإنتاج، حيث إن الناتج المحلي الإجمالي سجَّل زيادة بنحو ٥ في المائة سنوياً، وهو ما أعاد الأمل بأن تنتعش أفريقيا من جديد بعد فترة طويلة من الركود الاقتصادي. وكان ارتفاع أسعار السلع الأساسية هو المحرك الرئيسي لهذا النمو، وذلك نتيجة الزيادة القوية في الطلب لبلدان آسيا، ولا سيما الهند والصين. ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في هذا

(١) ضمَّ الفريق عدداً من الخبراء البارزين في الميدان الاقتصادي من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي، ومؤسسات بحثية ومنظمات غير حكومية رائدة في غانا ولجنة الإشراف على سوق الأوراق المالية في غانا.

النمو، ارتفاع التدفقات الداخلة من المساعدة الإنمائية الرسمية (رغم أن الحجم الحقيقي لهذه المساعدة لا يزال دون المبالغ التي تعهدت بها الجهات المانحة)، وإجراءات تخفيف الدين وبعض التحسينات في إدارة الاقتصاد الكلي.

٤- ومع ذلك، لا يزال هناك هواجس فيما يتعلق بهشاشة عملية النمو هذه وقدرتها على الاستمرار في المدى البعيد، وهي هواجس تسوغها دورات النمو التي شهدتها القارة الأفريقية في الماضي. ذلك أن أداء النمو الجديد لم يُترجم إلى تغيُّر هيكلي في الاقتصادات الأفريقية واستحداث فرص عمل إضافية، كما أن أثره على الحدّ من الفقر محدود للغاية. ولم ينتعش الاستثمار المحلي الخاص سوى في بلدان قليلة، ثم إن عدم فعالية النُظُم المالية وضعف آليات جباية الضرائب التي تعتمد بدرجة كبيرة على أُسس ضريبية ضيقة، من العوامل التي أضعفت القدرة على حشد الموارد المحلية. ويفتقر معظم البلدان إلى استراتيجيات واضحة المعالم تمكِّن من الاستفادة من الازدهار الحالي للسلع الأساسية؛ زد على ذلك أن ضعف القدرات الإنتاجية لدى معظم البلدان الأفريقية قد حال دون استفادة هذه البلدان من المزايا التي تُتيحها البيئة التجارية الدولية.

٥- وبناء عليه، هناك حاجة إلى توجيه جديد وإلى الابتكار في وضع السياسات الاقتصادية بالاستناد إلى استراتيجيات إنمائية وطنية واضحة المعالم تُحدِّد الأولويات الإنمائية (كالحد من الفقر، واستحداث فرص العمل، وتعزيز الإنتاجية، وتطوير الهياكل الأساسية والمهارات) وتضع أهدافاً تتمشى مع التحديات الإنمائية الخاصة بكل بلد.

٦- وينبغي تيسير هذا التحول باعتماد سياسات اقتصاد كلي تتسم بمزيد من المرونة وتكون موجهة نحو التنمية، أي سياسات لا تُعنى بمكافحة التضخم فحسب، بل تتناول أيضاً الاتجاهات القائمة في الاقتصاد الحقيقي، لا سيما فيما يتعلق بالاستثمار. وللقطاعين الخاص والعام دور بالغ الأهمية يؤديانه في مجال تهيئة بيئة تمكينية تُفضي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية الوطنية ذات الأولوية. ويمثل التكامل الداخلي (كربط اقتصاد الريف مع اقتصاد المناطق الحضرية) والأخذ بنهج إقليمي إزاء التصدي لمعوقات التنمية (كأوجه القصور في الهياكل الأساسية) من العوامل التي تتسم بأهمية بالغة لتحقيق تكامل الاقتصادات الأفريقية.

٧- وقد قُدِّمت توصيات محدَّدة في مجالي التجارة، لا سيما تجارة السلع الأساسية، والمالية كجزء من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٨- وبخصوص التجارة، ينبغي للحكومات أن تسعى إلى كسب حصة أكبر من إيرادات الموارد وأن تحرص على إدارة هذه الإيرادات بمزيد من الفعالية. ومن المهم بوجه خاص استخدام الإيرادات الاستثنائية لزيادة الإنتاجية والاستثمار وتنويع الاقتصاد. ولا يمكن القيام بذلك إلا عن طريق اتخاذ إجراءات عامة. فالارتفاع الحالي لأسعار الأغذية يؤثر تأثيراً سلبياً في العديد من البلدان الأفريقية التي تُعد بين البلدان المستوردة الصافية للأغذية، وهو ما يؤكد الحاجة إلى تجديد الجهود الرامية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، لا سيما فيما يتصل بالأغذية. وينبغي أن تشكل هذه الجهود جزءاً من إطار شمولي يهدف إلى زيادة الاستحقاقات، لا سيما عن طريق استحداث المزيد من فرص العمل.

٩- وفيما يتعلق بالجانب المالي، ثمة حاجة إلى تحسين سُبُل الوساطة المالية بغية تعزيز حشد الموارد المحلية، وزيادة فرص الوصول إلى الائتمانات وتلبية احتياجات المستثمرين من الموارد المالية في المدى الطويل على وجه

الخصوص. فهذه العوامل تتسم بأهمية بالغة للحد من ارتفاع أسعار الفائدة التجارية التي بلغت مستويات بات معها مستحيلاً القيام بأية استثمارات خاصة مربحة، لا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك المزارعون الصِغار. وفي هذا السياق، أصبح إنشاء مؤسسات مالية إنمائية جديدة أمراً ضرورياً، ولو في إطار الهياكل الجديدة للإدارة التي تسترشد بالتجارب الماضية. وتوجد أمثلة جديدة على مثل هذه الإجراءات الابتكارية في المجال المؤسسي، كتلك التي اتخذتها بوروندي على سبيل المثال.

١٠- وترتبط فعالية هذه الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بالدعم المقدَّم من شركاء التنمية وتوفُّر بيئة تجارية دولية وبنية مالية مؤاتيتين. وفي ضوء عجز البلدان الأفريقية عن استغلال الفرص التي تتيحها العولمة على نحو أكمل، يجب الأخذ بنهج يستند إلى الأدلة في إطار المفاوضات والآليات التجارية بغية الاستفادة بشكل تام من التدفقات التجارية بين الجنوب والجنوب المتزايدة باطِّراد.

- - - - -